الا اذا كان طاعة وليس بواجب وكان من جنسه واجب على الشخص فلا يصح
النذر بالمعاصي ولا بالواجبات فلو نذر بحجة الاسلام لم تلزمه الا واحدة ولو
نذر صلوات سنة وعنى الفرائض لا شئ عليه وان عنى مثلها لزمته وبكل
الغرب ولو نذر عياده المريض لم تلزمه في المشهور ولو نذر التسبيحات
دبر الصلوات لم تلزمه الزوج اذا اذن لزوجته بالاعتكاف ليس له الرجوع
ومولى الامة يصح رجوعه ويكره اذا دعاه واحد من اخوانه وهو صائم لا يكره
له الفطر الا اذا كان صائما عن قضاء رمضان سافر في رمضان ثم رجع الى اهله
لحاجة نسيها فاكل عندهم فعليه القضاء والكفارة ان كان صائما باكل ناسيا لا
الا اذا كان يضعف عنه المسافر يعطي صدقة الفطر عن نفسه حيث هو
ويكتب الى اهله يعطون عن القسيم حيث هم وان اعطى عنهم في موضعه
جاز فان الامام الاعظم اذا شهد واحد بالهلال فصاموا ثلاثين لم يفطروا وان
يصوموا يوما اخر رمضان يقطع التتابع في حق المقيم لا فرق بين الجنون والمغمى
في وجوب الكفارة بجامعهما الجماع في الدبر يوجب الكفارة افتاقا على الاصح الخلاف
في نهار رمضان لا يجوز له ان يعمل عملا يصل به الى الضعف فيجبر صوم النهار
ويستريح الباقي وقوله لا يكفيني كذب وهو باطل باقصر ايام الشتاء

كتاب الحج

الفجر فاكل فاذا هو طلع الاصح وجوب الكفارة
ضمان الفعل يتعدد بتعدد الفاعل وضمان المحل لا فلو اشترك محرمان في قتل
صيد تعدد الجزاء ولو حلال في قتل صيد الحرم لا كضمان حقوق العباد جامع
مرارا فعليه لكل مرة دم الا ان يكون في مجلس واحد فيكفيه دم واحد
لا يأكل من الهدايا الا ثلاثة هدى المتعة والقران والتطوع الجزاء والنذر عما فصل
من الصدقة النافلة يكره الحج على الجمار بنا الرباط بحيث يتمتع به المسلمون

افضل من الحجة الثانية اذا كان الغالب السلامة على الطريق فالحج فرض والا فالحج الفرض
اولى من طاعة الوالدين بخلاف النفل اذا لم يكن الاب مستغنيا لم يحل الخروج
وعن ابن المسيب كان اذا دخل العشر لا يقيم الحاجم ولا ياخذ من شعر راسه
قال ابن المبارك السنة لا توخر وبه اخذ الفقيه معه الف درهم وهو
كان الفرض فعليه الحج ولا يتزوج اذا كان وقت خروج اهل بلدة فان كان قبله
جاز له التزوج الحاج عن الميت اذا خلط ما دفع اليه عماله جوز فان اخذ المامور
المال واخربه وتزوج عن الميت قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يجزيه الحج خلافا
لمحمد الحر والعبد اذا حجا من لا يجوز له تكاهما تابيد الا الصبي والفاسق والمجوسي اتفق
المامور بالحج الكل في الذهاب ورجع من ماله فمن المال يبدا بالحج الفرض
قبل زيارة النبي صلى الله عليه وسلم ويجبران كان تطوعا الحج الغني افضل من حج
الفقير لان الفقير يودي الفرض من مكة وهو متطوع في ذهابه وفضيلة الفرض
افضل من فضيلة التطوع اذا جمع بين الصلاتين بعرفة لا يتنفل بعدهما كما في
البتيمة المامور بالحج له ان يوخره عن السنة الاولى ترجح ولا يضمن كما في التاتارخانية
ولو عين له هذه السنة لان تذكرها للاستحباب لا للتقييد كما في الخانية
والصحيح وقوعه عن الامر والفاضل من النفقة للامر ولورثته ان كان ميتا الا ان
يقول وكذلك ان لهذه الفضل من نفسك وتصدق لنفسك والموصى عند الاطلاق
الحج بثلثه الا اذا قال ادفع المال لمن يحج عني او كان الوصي وارث الميت فيتوقف
على اجازة الورثة والمامور الانفاق من مال الامر الا اذا اقام ببلده حينه عشر يوما
الا اذا كان لا يقدر على الخروج قبل القافلة واقامته بمكة بعد الحج اقامة بعد
معتاده كسفر وعزمه على الاقامة زيادة على المعتاد يبطل النفقة الا اذا
عزم بعده على الخروج فانه فقود الا اذا احدث مكة دارا او نفقة خادم المامور

Copyright © King Saud University